عاد إلى صنعاء بعد زيارته لمحافظة حضرموت وحضوره لقاء موسعاً واجتماعاً استثنائياً لمحلي المحافظة .. نائب الرئيس :

الأعمال الإرهابية لن تؤثر على سير عجلة التطور والبناء في حضرموت

صنعاء / سبأ:

عاد مساء أمس الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية إلى العاصمة صنعاء بعد زيارة لمحافظة حضرموت شملت مناطق مديريات الوادي والصحراء، وكذلك مدينة المكلا، حيث التقى المسؤولين في قيادة المحافظة وأعضاء المجالس المحلية والعلماء والمشايخ والأعيان و القيادات العسكرية والأمنية .

وقد رافقه في زيارته وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري .

وكان الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية قد حضر صباح أمس في مدينة المكلا بقاعة بلفقيه اللقاء الموسع الذي ضم الإخوة وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري ومحافظ محافظة حضرموت سالم احمد الخنبشي والأمين العام للمجلس المحلي سعيد بايمين وعضوي مجلس النواب سعيد باحكيبة ومحمد بن مالك ورئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا الدكتور احمد عمر بامشموس وعدد من المشايخ والعلماء والأعيان والشخصيات الاجتماعية وحشد كبير من أبناء المحافظة وممثلي منظمات المجتمع المدني من نقابات وهيئات وجمعيات وأحزاب .

حيث تحدث الأخ نائب رئيس الجمهورية معربا عن سروره لحضور هذا اللقاء الجامع الذي يعبر عن الحميمية والانسجام الرائع وقال "يسرني في هذا اللقاء أن انقل إليكم تحايا فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية".

وأشار نائب رئيس الجمهورية الى ان زيارته للمحافظة تستهدف المتابعة والاطلاع على سير العمل و مستوى الانجاز في مختلف مجالات التنمية وتأكيداً على أن الأعمال الإرهابية سوف لن تؤثر كما يحلم هؤلاء الإرهابيون على سير عجلة التطور و البناء ، فحضرموت هي التاريخ وهي العلم و هي الفتوحات الاسلامية بالقدوة الحسنة ووصل أبناؤها الفاتحون إلى أقاصي شرق آسيا وأفريقيا بالكلمة الحسنة والقدوة الطيبة وبالمفهوم الإسلامي الصحيح.

وأكد الأخ عبدربه منصور هادي على أن اليمن الجديد هو يمن الوحدة والنظام الجمهورية و الديمقراطي ولا يستطيع كائن من كان أن يؤثر أو يتخطى النظام والقانون ولا يستطيع مطلقا بل ولن نسمح ولن يسمح الشعب اليمني بكل شرائحه و فئاته بالمساس بهذه الثوابت و القواعد ويجب أن نغرس في نفوس أبنائنا أن الوحدة راسخة وان الأمن والاستقرار مستتب وفي ظل راية الوحدة تحققت مكاسب و منجزات كبيرة جدا على مختلف صعد الحياة.

وتساءل الأخ نائب رئيس الجمهورية " ماذا كان في الماضي، في ظل التشطير والشتات ؟؟ ، لا طرق ولا اتصالات ولا صحة ولا مدارس ولا كهرباء، وكل جوانب البنى التحتية لا يوجد منها ما يلبي الحاجة، واليوم كل مديرية لا تنعدم فيها الطريق ولا الاتصالات ولا مرافق التربية والتعليم ولا الصحة وكل ما يتصل بالبنية التحتية وهذه في الحقيقة من نعمة الوحدة والأمن والاستقرار والمستقبل سيشهد المزيد والمزيد من التطورات النهضوية في مختلف جوانبها.

ونوه الأخ نائب الرئيس بما يشهده العالم اليوم من تكتلات اقتصادية واعتمالات متطورة وغير عادية وما نحتاج إليه هو اليقظة والمتابعة والانجاز والتكاتف والتكامل و يأتي في مقدمة ذلك الحذر من هذا النفر الإرهابي الشيطاني الذي يهدف إلى عرقلة النجاحات المحققة في جوانب الاستثمار والتجارة و الصناعة .

وأشاد الأخ نائب الرئيس في هذا الصدد بتعاون أبناء المجتمع مع المؤسسات الأمنية وذلك لملاحقة أي مشتبه.. مستغرباً كيفية تكوين القناعات على هذا النحو من المسخ اللامعقول.. مؤكداً أن هذه الجماعة مختلقة من الاستخبارات الأجنبية بهدف تشويه الصورة الحقيقية والواضحة لديننا الإسلامي الحنيف.

وتطرق الأخ نائب الرئيس إلى ما ارتكبوه من جرم في حق السائح الآمن وقال: ما هي النتيجة تعطيل الفنادق، تعطيل إيجارات السيارات وتعطيل التجارة والاستثمار بالإضافة إلى الإساءة لسمعة اليمن.

وكان الأخ محافظ المحافظة سالم الخنبشي قد ألقى كلمة عبر فيها عن تقديره الكبير لحضور الأخ نائب رئيس الجمهورية هذا اللقاء الموسع مع علماء ومشايخ وشخصيات اجتماعية ووجهاء محافظات حضرموت الذين عبروا عن إدانتهم الشديدة للأفعال الإجرامية الإرهابية والتي أزعجت كل الناس في المحافظة .

وأكد الأخ المحافظ أن النشاطات التنموية والاستثمارية تمضي بصورة حثيثة نحو الإنجاز مشيراً إلى أن ذلكم النفر الإرهابي لن يؤثروا على عملية التنمية وسيظلون ملاحقين إلى حين مثولهم في قفص الاتهام أو القضاء عليهم في وكرهم الجبان.

وأشاد بما حققته قوات الأمن من نجاحات مشهودة في القضاء على من أحاط بهم اللّه وملاحقة من تبقى منهم أينما كانت جحورهم وأوكارهم .

كما ألقى الأخوة رئيس المخيمات الصيفية في ساحل حضرموت عبد السلام باعبود وفايزة بامطرف عن المرأة وأحمد بامعشوق ممثل المجلس الوطني للمعارضة في حضرموت كلمات أدانت جميعها الحادث الإجرامي الذي ارتكبه أحد أفراد تنظيم القاعدة الإرهابية.

مؤكدين التعاون الكامل والمطلق مع قوات الأمن في ملاحقة اي مشتبه به من هذا الصنف الجبان الخبيث.

ونوهوا إلى الأهداف المشبوهة التي ينفذها هؤلاء المجرمون كما أكدوا ضرورة مراقبة تربية الأبناء وسلوكياتهم فالأسرة مسئولة عن أبنائها والمدرسة مسئولة عن طلابها من اجل حصر هذه الأفكار المدمرة والقضاء عليها في مهدها .

هذا وقد صدر عن منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت البيان التالي:

"تعبر منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية والعلماء والمشايخ والشخصيات الاجتماعية ووجهاء واعيان محافظة حضرموت عن الشجب والاستنكار الكامل والإدانة المطلقة للأعمال الإرهابية التي شهدتها المحافظة مؤخراً من قبل شرذمة من جماعة تنظيم القاعدة الإرهابي الذي استهدف الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع بصورة بشعة لا يرضاها دين ولا شرع وتتنافى مع أخلاق وقيم مجتمعنا وديننا الإسلامي الحنيف .. دين الإسلام والمحبة والتراحم .

إن أبناء حضرموت الذين كان لهم شرف نشر الإسلام في شرق آسيا وشرق أفريقيا بالقدوة والموعظة الحسنة والسلوك الحضاري ليأبون أن تستخدم أساليب العنف والقتل والترهيب باسم الإسلام .

إننا حاملي راية الوسطية والاعتدال ودعاة المحبة والتراحم والتآخي نرفض كل أشكال التطرف والغلو.. وندعو كل أبنائنا وأبناء الوطن إلى الوقوف إلى جانب الدولة وأجهزتها الأمنية للتصدي لكل من تسول له نفسه النيل من الأمن والاستقرار وإقلاق الناس في وطن الأمن والحكمة اليمانية.. وندعو إلى تضافر الجهود للقضاء على هذه الظاهرة واجتثاثها من حضرموت وكل أرجاء اليمن .

إن هذه الأعمال الإجرامية تترك آثاراً مدمرة على التنمية والاستثمار في المحافظة وتعرقل كل ما من شأنه فتح آفاق رحبة أمام التطور والنمو وبالتالي تتسبب في المزيد من البطالة وتأخر النمو الاقتصادي والشلل الكامل للعملية التنموية الأمر الذي يؤثر سلباً على كل أبناء المحافظة والوطن بصورة عامة .

إن أبناء محافظة حضرموت وهم يستنكرون هذه الأعمال الإجرامية يستشعرون المسئولية تجاه ما يحدث ويدعون الآباء والعلماء والوجهاء والأعيان والمشايخ إلى تحمل مسئولياتهم تجاه أبنائهم أبنائنا من شباب حضرموت الذين استهدفتهم هذه الفتنة الضالة واستطاعت أن تستميل نفراً منهم تستغلهم لتنفيذ مخططاتها التآمرية ضد امن واستقرار حضرموت والوطن .. لذا فإننا مطالبون بتحري الحيطة والحذر من وقوع أبنائنا في هذه المصائد.. وعلينا توعيتهم وتنبيههم وزرع الثقة والمحبة في نفوسهم لتحصينهم ضد الأفكار الهدامة والإجرامية .

إننا في محافظة حضرموت بمختلف شرائحنا وفئاتنا واتجاهاتنا نعلن وقوفنا صفاً واحداً إلى جانب الدولة وأجهزتها الأمنية في الدفاع عن أمننا واستقرارنا وطمأنينتنا في الدفاع عن أطفالنا.. في الدفاع عن عقيدتنا السمحاء التي يحاولون تشويهها.. في الدفاع عن السمات الحضارية التي اتسمنا ونتسم بها .. في الدفاع عن كل شيء جميل زرعه آباؤنا وأجدادنا ونسقيه بعرقنا ودمائنا .

نتوجه بالتحية والعرفان لباني يمن الوحدة.. رائد نهضة حضرموت وعنوان تطورها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظة اللّه ورعاه .. ونعاهده بان أبناء حضرموت سيظلون كما عهدهم حملة مشعل التنوير ورواد الوسطية والاعتدال أوفياء لوحدة الوطن وأمنه واستقراره وتطوره.

إن هؤلاء النفر من المغرر بهم لا يمثلون حضرموت ولا أبناءها الطيبين.. فسواعد البناء لا يمكن لها أن تكون معول الهدم».

الجماعات الإرهابية مختلقة من الاستخبارات الأجنبية بهدف تشويه الصورة الحقيقية للإسلام

محافظ حضرموت :

النشاطات التنموية والاستثمارية تمضي بصورة حثيثة نحو الإنجاز

منظمات المجتمع المدني في بيانٍ لهم :

أبناء حضرموت سيظلون حملة مشعل التنوير ورواد الوسطية والاعتدال أوفياء لوحدة الوطن

بناء على طلب كتل أحزاب اللقاء المشترك :

البرلمان يصوت اليوم على مشروع التعديلات بقانون الانتخابات وينتخب أعضاء اللجنة العليا

صنعاء/سبأ:

استعرض مجلس النواب في جلسته امس برئاسة يحيي علي الراعي رئيس المجلس مشروع قانون تعديل القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته بصيغته النهائية المقرة من المجلس والمقدمة من لجنة الشئون الدستورية والقانونية.

وفي ضوء ذلك اقر المجلس وبناء على طلب كتل أحزاب اللقاء المشترك ، إجراء التصويت على مشروع هذا القانون وكذا انتخاب قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات في جلسته التي يعقدها اليوم الاثنين.

ويؤكد مشروع قانون تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء على ان تتولى اللجنة العليا للانتخابات الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام وتمارس إلى جانب اختصاصاتها المحددة في هذا القانون تقسيم الجمهورية إلى دوائر انتخابية وتحديدها على اساس مبدأ المساواة بين السكان مع مراعاة العوامل الجغرافية والاجتماعية ويصدر بذلك قرار جمهوري ، وتقسيم كل مديرية إلى دوائر انتخابية محلية متساوية من حيث العدد السكاني، ولها عند الضرورة التجاوز عن نسبة 5 بالمائة زيادة أو نقصا

كما تتولى تعيين موظفي الامانة العامة للجنة العليا وفروعها في أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى، وذلك عن طريق الإعلان والمفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف ووفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص وبما لا يخالف قانون الخدمة المدنية ولهذا الغرض تشكل اللجنة العليا لجنة لشؤون الموظفين تتولى فحص ملفات المتقدمين للتوظيف وتقييم شاغلي الوظائف القيادية في اللجنة العليا وفروعها ووفقاً لمتطلبات شغلها وترفع اللجنة توصياتها للجنة العليا لتبت فيها وفقاً للقوانين النافذة، وكذا تشكيل وتعيين رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية ولجان إعداد جداول الناخبين الأساسية والفرعية ولجان إدارة الانتخابات الأصلية والفرعية وتوزيعها في الدوائر الانتخابية في الأوقات المحددة لكل منها وتحديد نطاق اختصاص كل منها في داخل كل دائرة انتخابية.

وتؤلف كل لجنة من رئيس وعضوين على أن تشكل جميع اللجان المشار اليها بموافقة ثلثي اعضاء اللجنة العليا للانتخابات ولا يجوز تشكيل أي لجنة من حزب واحد وتحدد اللجنة العليا المعايير الخاصة باختيار رؤساء وأعضاء اللجان وتعلنها ويتم الاختيار وفقا للشروط المذكورة في المادة /26/ من هذا القانون واللائحة والقيام بتجهيز الاستمارات والجداول والمستندات والوثائق والبطائق الانتخابية والصناديق الخاصة بعملية الانتخابات وأوراق الاقتراع وختمها بختم اللجنة العليا وتنظيم كل ذلك والتوزيع على اللجان في الأوقات المحددة لكل منها ووضع القواعد واصدار التوجيهات اللازمة لضمان الترتيبات الأمنية الكفيلة بسلامة وحرية الانتخابات والدعوة للانتخابات في الدائرة التي يعلن مجلس النواب خلو مكان العضو المنتخب عنها عملاً بأحكام المادة /78/ من الدستور والإعلان عن مواعيد الانتخابات التكميلية المقرة وفقاً لأحكام المادة /108/ من هذا القانون ووضع برامج توعية قبل وأثناء العمليات الانتخابية بهدف خلق وعي عام بآليات العمل الديمقراطي وأهمية الانتخابات كوسيلة سلمية للتداول السلمي للسلطة وتوعية الناخبين بفائدة الانتخابات ولها في سبيل تحقيق ذلك الاستعانة بالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالشأن الديمقراطي في تنفيذ هذه البرامج وإعادة النظر في التقسيم الانتخابي بعد كل تعداد سكاني إلا إذا كانت الفترة المحددة لإجراء أية انتخابات عامة تقل عن سنة .

وبين مشروع القانون ان تخضع فروع الأمانة العامة واللجان الإشرافية والأساسية والأصلية واللجان الفرعية ولجان إدارة الانتخابات والاستفتاء واللجان الأمنية والمحافظون ومسئولو الأمن ومديرو المديريات وكل من يستعان بهم للقيام بأية مهام أو أعمال تتعلق بالانتخابات والاستفتاء لاشراف اللجنة العليا وتوجيهاتها المتعلقة بذلك ويحضر عليهم المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في العمل لصالح أو ضد اي حزب أو مرشح وعلى اللجنة العليا التأكد من حياديتهم واتخاذ اجراءات استبدال من يخل بواجباته وحياديته منهم ويكون رؤساء واعضاء اللجان الإشرافية والأساسية والفرعية ولجان ادارة الانتخابات والاستفتاء مسؤولين عن اداء اعمالهم المنوطة بهم امام اللجنة العليا التي يحق لها محاسبتهم واستبدال من يخل بواجباته منهم من نفس الحزب وتخضع وسائل الاعلام الرسمية لإشراف وتوجيهات اللجنة العليا فيما يتعلق بالانتخابات العامة والاستفتاء وعلى الادارات المختصة في اللجنة العليا تقديم تقارير دورية عن اعمالها الى اللجنة العليا .

وأوجب مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء على اللجنة العليا ان تراعي عند توزيعها لمراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية تمكين اكبر عدد ممكن من الناخبين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاء وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المناطق الوعرة والواسعة المساحة تسهيلا لسير العملية الانتخابية بدون صعوبة او معاناة او إعاقة طبيعية وعلى اللجنة العليا اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسهيل عملية اقتراع المعاقين واعداد مقرات الاقتراع بما يمكنهم من الإدلاء بأصواتهم بسهولة ويسر.

ويكون للجنة العليا أمانة عامة تحدد تكويناتها ومهامها واختصاصاتها في لائحة داخلية تعدها اللجنة ويصدر بها قرار جمهوري .

حضر جلسة مجلس النواب الاخ خالد عبدالوهاب الشريف ، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى ، وفي مستهلها استعرض المجلس محضره السابق ووافق عليه.